Route Educational & Social Science Journal
Volume 7 (1); January 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
29.12.2019	18.01.2020	31.01..2020.

NAPOLEON'S PROJECT OF THE ARAB KINGDOM IN ALGERIA (1852-1870)

Hocine l'hadj MEZHOURA[1]

Abstract

Napoleon III wanted to become an emperor not only for France, but rather to make the Mediterranean as French lake with a natural extension of it. In this spirit, it was announced the idea of the Arab Kingdom project in Algeria. The aim of this project was to consolidate the idea of colonialism and embody it to change the reality of the Algerians, and that will be done in ways that are less expensive and more successful than the Sword system. The term Arab Kingdom appeared in the sixties of the nineteenth century, and is intended to make Algeria an Arab kingdom and to install Prince Abdul Kadir as king on behalf of Napoleon III, the French Emperor. Extending confidence in the principle of excluding any possibility of the emission of an Algerian state, this is explained by his maneuvering to Prince Abdul Qadir the title: The King of French Algeria for his symbolism in the previous resistance. Despite all these endeavors, he was unable to materialize this huge colonial project, due to his rejection by the Algerians and the opposition, and he did not find widespread resonance among the French, whether the old people or the general government, as well as the enormous European devices against France.

Key words: Napoleon, emperor, Arab Kingdom.

[1] University of Tizi Ouzou- algeria, mezhoura.salhi@yahoo.fr

مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852- 1870

حسين الحاج مزهورة
أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر

الملخص

أراد نابليون الثالث أن يصبح إمبراطورا ليس على فرنسا فقط، بل كان يطمح لجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية وامتداد طبيعي لها. ليتحكم في الطرق التجارية الإستراتيجية ويتخلص من منافسة بريطانيا خاصة. من هذا المنطلق أعلن عن مشروع المملكة العربية في الجزائر.
كان هدف هذا المشروع توطيد فكرة الاستعمار وتجسدها لتغيير من واقع الجزائريين ويكون ذلك بأساليب أقل تكلفة وأكثر نجاح عن نظام السيف.
وظهر مصطلح المملكة العربية في الستينات من القرن 19م، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكًا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين. وسع واثقا إلى تكريس مبدأ إقصاء أي إمكانية انبعاث دولة جزائرية الأمر الذي تفسره مناورته للأمير عبد القادر ملكا على الجزائر الفرنسية لرمزيته في المقاومة السابقة.
رغم كل هذه المساعي، لم يتمكن من تجسيد هذا المشروع الاستعماري الضخم، بسبب رفضه من طرف الجزائريين والمعارضة ولم يجد صدى واسع بين الفرنسيين سواء المعمرين أو الحكومة العامة وكذا الهازات الأوروبية الهائلة ضد فرنسا.
الكلمات المفتاحية :نابليون، امبراطور ، المملكة العربية.

المقال:

اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر منذ الاحتلال، إلاّ أن أهدافها لم تختلف، وتتمثل في فرض سلطتها على الجزائر، وإخضاع الشعب الجزائري وإذلاله. وعملت على تحقيق أهداف فرنسا والمعمرين لاستنزاف خيرات الجزائر المادية والبشرية ومحاربة المقاومة الوطنية عن طريق القوانين والإجراءات القمعية.

والإمبراطور نابليون الثالث أحد أكبر أباطرة أوروبا وأبرز الشخصيات السياسية والتاريخية في التاريخ المعاصر، أراد أن يصبح إمبراطورا ليس على فرنسا فقط، بل كان يطمح لجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية وامتداد طبيعي لها. وبذلك يتحكم في الطرق التجارية الإستراتيجية البرية والبحرية، ويتخلص من منافسة بريطانيا وروسيا والقوى الناشئة إيطاليا وألمانيا. وإحكام ضيقته على العرب. من هذا المنطلق أعلن عن سياسة المملكة العربية في الجزائر والهدف منها ترسيخ فكرة الاستعمار(جوليان، صفحة 695).

فالإشكالية المطروحة هي: ما المقصود بالمملكة العربية وما هي أهدافها ودوافعها، وهل نجح مشروع المملكة العربية في الجزائر؟

أولاً: مفهوم المملكة العربية:

المملكة العربية مصطلح ظهر في الستينات من القرن التاسع عشر ، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر[1] ملكا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين. وقد استعمل هذا التعبير من قبل أنصار وخصوم الفكرة، ولكن الأمير عبد القادر لم يقبل الفكرة، وانتهت الفكرة بسقوط نابليون في حرب السبعين مع بروسيا(سعد الله، صفحة 11).

ثانياً: الإمبراطور نابليون الثالث:

هو لويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية[2] تقلد في 04 نوفمبر 1848 منصب رئاسة الجمهورية الثانية، وتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وفي 04 نوفمبر 1852 ينقلب عليها ويعلن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية وينصب نفسه إمبراطورا على عرش فرنسا في 23 ديسمبر 1852، إلى غاية سقوط إمبراطوريته على يد بروسيا في 02 سبتمبر 1870. اشتهر بجملة المحاولات التي تجمع بين إخضاع الجزائريين تحت السيطرة الاستعمارية، وبين الحد من أطماع الغلاة المدنيين الذين أرادوا إبادة المجتمع الجزائري عن طريق القوة. وجاء بمشروع المملكة العربية في محاولة منه لإدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي(عبيد، الصفحات 258-259).

ثالثاً: أهداف ودوافع نابليون الثالث في الجزائر:

اتسمت سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر بالتقلب والاضطراب، وعدم الاستقرار على مبدأ أو سياسة واحدة(بوعزيز، صفحة 15). وتتمثل دوافع وأهداف مشروع المملكة العربية في:

[1] - ولد قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري يوم الثلاثاء 6 سبتمبر 1808 الموافق لـ 15 رجب 1223 هـ، رائد سياسي وعسكري مقاوم ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورمز للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار والاضطهاد الفرنسي.

[2] - الجمهورية الثانية: 1848- 1852

1- وضع حدا لثلاثين عاما من التردد الإداري حول السياسة التي تطبقها فرنسا في الجزائر، من أجل إيجاد نظام استعماري قادر على ضمان دوافع الغزو والاستغلال.

2- الحفاظ على المصالح الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وحماية مصالح الأهالي الجزائريين واحترام هويتهم ومؤسستهم الاجتماعية وربطها بفرنسا. تقول أني راي قولدزيغر Annie Rey-Goldzeiguer في هذا الصدد : "جعل الجزائر قوة سياسية في خدمة الإمبراطور، عامل أساسي للإمبراطورية".

3- توسيع النفوذ الفرنسي على العالم الإسلامي في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الجزائر إلى سوريا كانت أحد وجهات النظر السياسية العامة التي شغلت فكره (REY-GOLZEIGUER & GRIMAL, pp. 380-381).

4- كما يسعى إلى توطيد لفكرة الاستعمار وتجسيدها للتغيير من واقع الجزائريـــــــين، ويكون ذلك بأساليب أقل تكلفة وأكثر نجاح من نظام السيف.

5- كان يأمل جعل الجزائر خزان فرنسا اقتصاديا، وذلك عن طريق تشجيع عمليات استغلال الثروات وتفعيل حركة الصادرات المنجمية والزراعية لنقلها إلى فرنسا وأروبا(خرشي، صفحة 262).

ولكن ما يميز سياسته حسب شارل أندري جوليان هو الغموض، فمن جهة حاول أن يرضى الجزائريين بعدد من الإجراءات، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرسمي والرأسمالي، الذي أدى إلى فقدان الأهالي لأراضهم بواسطة المصادرة والانتزاع والحيل القانونية. في نفس الوقت سلك سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي، لكنه تراجع وألغى معظم القرارات بسبب ضغط المستوطنين والعسكريين(بوعزيز، صفحة 15).

صرح المحافظ دوبوزيت (Dubuzit) قائلا : "نحن في الجزائر جمهوريون ولقد صرحنا ألد أعداء الإمبراطورية أو المملكة العربية أو أحزاب الاستيطان...". هذا الكلام يعبر عن عاطفة المستوطنين وعن ردود أفعالهم ازاء الامبراطورية الثانية، فلقد كانوا معارضين للنظام الإمبراطوري والسبب الرئيسي في ذلك هو كون السياسة المتبعة من طرف نابليون الثالث كانت تضع الأهالي في مركز الاهتمام(بوعزيز، الصفحات 470-471).

رابعاً: سياسة نابليون الثالث في الجزائر:

وفي الفترة الممتدة بين 1848- 1870 توسع النظام المدني الاستيطاني، وسبب في تدمير البنية التقليدية الجزائرية(سيساوي، الصفحات 236-237). وبعد تجربة سياسة الادماج التي طبقتها الجمهورية الثانية ووصلها في عهد الأول للإمبراطورية الثانية هو السعي إلى تطبيق سياسة إدماج جديدة(حسين الحاج، صفحة 26).

وبدأت سياسته هذه بالجزائر سنة 1852 بفكرة الاستيطان، أثناء خطاب له ألقاه بمدينة بوردو حيث صرح: "إننا في مدينة مارسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا". وذلك من خلال برنامجه إلى إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق مؤسسات ومشروعات كبرى وحكومة قوية منسجمة(سيساوي، الصفحات 236-237).

كان نابليون الثالث يتابع الشأن الجزائري من كتب وباهتمام شديد، عن طريق مستشارين الخاصين من أنصار العرب أمثال البارون لاباسي وبعض ظباط المكاتب العربية وخاصة سماعيل عربان. كانت كل التقارير التي تصل إلى الامبراطور تؤكد أن خطرين يهددان الجزائر أولهما مشكلة التعايش بين المسلمين والمعمرين على أرض واحدة، والصراع بين المدنيين والعسكريين(سيساوي، صفحة 265).

كتب ذات مرة إلى الجنرال ماكمهون الحاكم العام في الجزائر، يقول له: "بأن الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية، ومعسكر فرنسي". كان لهذا المشروع هدف تفكيك نظام القبيلة السائد في الجزائر، خاصة بعد خضوع المنطقة سنة 1857. ووضع رقابته على شمال الجزائر تقريبا. وتوطيد لفكرة الاستعمار وتجسدها لتغيير من واقع الجزائريين ويكون ذلك بأساليب أقل تكلفة وأكثر نجاح عن نظام السيف(سعد الله، صفحة 22). وأن من أسباب إتباعه لهذه السياسة هو الكره العام الأوروبي للجزائر ورغبته في بعث أمجاد عمه نابليون الأول.

كان نابليون الثالث أول من تصور "مملكة عربية" تمتد من بغداد إلى شمال إفريقيا تحت سلطته. في 1858 قرر أن يدمج الجزائر في فرنسا(سعد الله، صفحة 23)، فأعلن مرسوم 31 أوت الذي نص على إلغاء الحكومة العامة والأمين العام ومجلس الحكومة (AGERON, p. 52)، وألغى منصب الحاكم العام ليعوضه بمنصب "وزير الجزائر"، وخلق "وزارة الجزائر والمستعمرات" برئاسة ابن عمه "جيروم نابليون[1]" ومنح لرؤساء المقاطعات والبلديات سلطات واسعة تهدف إلى إدماج الجزائر بفرنسا(سعد الله، صفحة 23). وفي تقرير 29 جويلية 1859 يعرض جيروم نابوليون على الإمبراطور النهج الذي يجب إتباعه إزاء السكان الأهالي قائلا: "لا يمكن للجزائر أن تكون شبيهة بأية واحدة من المستعمرات الأجنبية، ففي الهند الحكم يمارس بواسطة القادة من أصل البلد بإبعاد الاستعمار، وبالولايات المتحدة فقد تم الاستيطان فيها بفعل إبادة الهنود أو طردهم، فلا شيء مثل هذا يمكن أن يمارس في إفريقيا، إن مشاكلنا أكبر من ذلك بكثير إذ نحن امام جنس محب للحرب علينا إحتواءه وإيصاله له حضارتنا ومسألة إقناع وجذب المهاجرين بهدف الوصول إلى تركيبة ناتجة عن صهر لمختلف الأجناس، والعمل على تطوير حضارة راقية باستخدام نتائج أكبر لاكتشافات العلمية الحديثة..مستوطن يتطور... . فيجب إذن إحقاق التوافق ما بين كل هذه المصالح المتعارضة(أجيرون، صفحة 695) ".

[1] - بن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر و المستعمرات التي تكونت 24 جوان 1848،استحدث مجلسا أعلى جانبه و مجالس عامة، اقليمية في كل مقاطعة تنازل عن منصبه من إيطاليا- ذهب إليها لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا في 07 مارس 1859 ،وخلفه " روهو" و بعده الكونت " شاسلولوريا" أنظر حياة سيدي صالح، للجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871 -1895 ،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2012، ص 19.

أما الجيش أصبح يسيّره القائد الأعلى الجنرال ماكماهون. في 21 نوفمبر 1858 أعلن عن الهدف الأساسي لوزارة الجزائر: "تطوير الاستعمار وسلاحه الإدماج الإداري". عن طريق تفكيك المجتمع الجزائري والقضاء على الترابط الموجود بين القبائل المختلفة، بالقضاء على تأثير شيوخها، وخلق الملكية الفردية. وإلغاء مصلحة الجزائر القديمة في وزارة الداخلية وربط مصالح القضاء والشعائر الدينية والتعليم العام والجمارك والمالية بالوزارة الجديدة (AGERON, pp. 52-53).

في 5 مارس 1859 – بعد تسعة أشهر – استقال نابليون جيروم من منصب وزارة الجزائر، وعوّضه شاسلوب لومبا(سعد الله، صفحة 23).

عارض العسكريون المكاتب العربية[1]والنظام الجديد وحاولوا أن يوضحوا للإمبراطور مساوئ هذه السياسة الأهلية التي تشوَه المجتمع الأهلي الجزائري(أجيرون، صفحة 64). وكانت هناك مناقشة حادة في فرنسا حول صلاحية سياسة الاندماج في الجزائر، وأصبح قلقا من الأوضاع السائدة في الجزائر(سيساوي، صفحة 265).

وقد ظهرت خلال السنوات الأولى من عهد الإمبراطورية سياسة أنصار الأهالي وطرحت جملة من الأفكار انطلاقا من الأفكار الاستشراقية، وعلى قاعدة جمعية السانسمونيين، التي تندد بسياسة التجميع الاستيطانية، هذه السياسة تقوم على تجريد الأهالي من القسم الأكبر من ممتلكاتهم... . وتنادي بحق الأهالي في الاحتفاظ بدينهم وعاداتهم وتقاليدهم القضائية.

لهذا قام بزيارة إلى الجزائر لأول مرة في 17 و18 و19 سبتمبر 1860 لإجراء تحقيق، واستلهم مشروعه من السانسمونيين وعلى رأسهم إسماعيل عربان، الذي يدعو إلى تكوين حضارة عربية فرنسية. في زيارته الأولى ألقى كلمة ضمنها نقاط حول سياسته الاستعمارية الجديدة، جاء فيها: "إن واجبنا الأول هو تحقيق سعادة ثلاثة ملايين من العرب أرادت الأقدار أن يكون تحت سيطرتنا، وإن مهمة فرنسا تقتضي الرقى للعرب إلى مستوى الانسان وإن مستعمرتنا هنا بإفريقيا ليست مستعمرة عادية بل مملكة العربية".

وكان ضد ترك شؤون الجزائر في يد المستوطنين وصرح: "لقد انحرفت قضية الجزائر عن طريقها السوي منذ اليوم الذي استدعيت إليها، إن واجب فرنسا الأول هو الاهتمام بسعادة ثلاثة ملايين عربي"(أجيرون، صفحة 57)".

وعندما رجع من رحلته كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح. نتيجة لذلك ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 نوفمبر 1860. وفي ديسمبر من نفس السنة أعاد الحكومة العامة والحاكم العام العسكري وعين الجنرال بيليسي كحاكم عام يساعده مدير عام للشؤون المدنية ونائب حاكم عام ومجلس الحكومة(AGERON, 1972, pp. 54-57). وفي

[1]- عبارة عن مكاتب تتوسط بين الأهالي والسلطات الاستعمارية أوجدتها فرنسا منذ الغزو، واعتمدت عليها في حكم الجزائر، فهي بمثابة همزة وصل بين المستوطنين الذين استقروا في الجزائر منذ 1830 وبين الأهالي. نظمها الحاكم العام ماكماهون، بحيث زودها بميثاق أصدر على شكل أمرية 21-03-1867 الذي حولها من أداة للمراقبة إلى تنظيم إداري. تتكون هذه المكاتب من ضابط رئيسي، ومساعدين، ومترجم، وأمين، وطبيب وبعض الأعيان (الخوجة، شيخ العرب، الباشاغا القايد، الخليفة).
تتمثل مهمة هذه المكاتب في تنظيم شؤون الأهالي، واستخلاص الضرائب، وضمان الأمن ومراقبة العدالة والتعليم الإسلامي والشؤون الدينية.

هذا الصدد صرح مدير الشؤون المدنية مرسيي لاكومب (Mercier Lacombe): "ينبغي قبل كل شيئ أن يضمن لأهالي البلاد احترام اراضهم وحقوقهم". ودعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير المستشارين المقاربين إليه: فلوروي (Fleury) وموري (Morris) والعقدين لاباسي (Lapasset) وقانديل (Gandil) والمحافظ فريدريك لاكروا (Frederic Lacroix) والمستشار طوماس إسماعيل عربان (Thomas Ismail Urbain) والأمير عبد القادر، الذين قنعوه بعدم جدوة سياسة الاستيطان والهجرة الأوروبية إلى الجزائر(أجيرون، صفحة 59). وإقناعه باتباع سياسة الاستيطان الريفي لأنها نهج سياسي واقتصادي ناجح: "إن الفلاح الجزائري الحقيقي هو ابن البلاد. وأما المستوطنون مكانهم المدن، ولتنمية خيرات البلاد يجب باشتراك العرب والأوروبيين تحت إشراف الحكومة المحلية"(عبيد، صفحة 93). بغية حفظ بعض حقوق الجزائريين على الطريقة التي يراها سماعيل عربان واقتنع بها الإمباطور(أجيرون، صفحة 24).

وأكد عن إرادته هذه في رسالة 02 فيفري 1863، ورد فيها: "*إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة لكنها مملكة عربية*. مما أثر غضب المستوطنين، كما تعصَب لها بعض المؤرخين فرأوا وجوب التنديد بهذه السياسة المناهضة للاستيطان. وقد أعاد نابليون في رسالة أخرى إلى الحاكم العام بيليسيه عام في 06 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي، وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، وبأن فرنسا لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية، وإعلامهم بأن نابليون كان إمبراطور العرب كما هو امبراطور الفرنسيين(سعد الله، صفحة 24). وفيها أكد على أن الجزائر مملكة عربية وجاء فيها: "... هذا أيها السيد الماريشال الطريق الواجب اتباعه بصرامة لأن الجزائر أكرر ليست مستعمرة...، وكلها مملكة عربية للأهالي قبل المعمرين حتى تتساوى حمايتي، وأنا بنفس القدر إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين". وكان يريد المساواة التامة بين الأهالي الجزائريين والمستوطنين والتوفيق بين الأعراف، إذ يقول في هذا الصدد: "إن لسكان البلاد *حقا في حمايتي لهم مثل حق المستوطنين*(أجيرون، صفحة 60).

وكانت رسالة نابليون الثالث لبيليسيه إدانة حقيقية لأخطاء الماضي، وواصلت الحكومة تشجيعها "لجمعيات رؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة والاستعمار كمساندة الأشخاص بدون موارد الذين يلجئون إلى الامتيازات المجانية، من هنا لم يكن هناك سوى استعمار رأسمالي تتوفر لديه قيادة أركان متكونة من أصحاب المصارف والصناعيين وعند الحاجة من مهندسين وفلاحين مكلفين بالقيام بزراعات خاصة لا يمكن للأهالي ممارستها، حيث ستخصص لهؤلاء الزراعات القوتية، وكان البرنامج الاقتصادي نابعا من تصور سياسي أحدث فضيحة كبرى فعبر نابليون الثالث عن ذلك يقوله: "*هذا هو يا سيادة المرشال الطريق الذي يجب انتهاجه حتما فالجزائر ليست مستعمرة لكنها مملكة عربية*" (بلاح، صفحة 160).

ويرى نابليون بأن الاتفاق مع العسكريين سيساهم في إنماء قوة فرنسا. ولتحقيق ذلك من الضروري تهدئة الخصومات والتوفيق بين المصالح. وبين في هذه الرسالة بأن الجزائر سيتقاسمها الأهالي الجزائريين والكولون متعاونين فالعرب للفلاحة والفرنسيين للصناعة. وانتهاج سياسة مغايرة تماما لواقع الحال، فعوض سياسة التجميع الأهالي وحصر إقامتهم في مراكز، يجب استمالتهم بمنحهم الأراضي، كما يجب المحافظة على الممتلكات العمومية المؤجرة للعرب بدل بيعها(سيساوي، صفحة 266)، يجب استقطاب العرب إلى السهول الخصبة بدل طردهم إلى المناطق الصحراوية ويجب حصر الإقليم المدني بدل توسعه. وأكد في هذه الرسالة على أن الجزائر مملكة عربية، وأن الأهالي لهم الحق الكامل في حماية الإمبراطور تماما كما يتمتع المعمرون بذلك، وأنه إمبراطور العرب والفرنسيين معا (PILLORGET). فنصح الأوروبيين باستثمار في الجزائر في الزراعة والصناعة والمنشئات القاعدية، كما طلب بوقف عمليات التهجير من أوروبا إلى الجزائر.

ويؤكد عربان أن الإمبراطور أراد: "أن يؤكد العناية التي ينبغي أن يحضى بها الأهالي بتأكيده أنهم يشكلون مملكة، فأي محاولة لتفكيكها وتعويض أركانها هو خطر كبير"(سيساوي، صفحة 268). ولطمأنة الجزائريين الأهالي أعلن قراره المشهور المعروف بسيناتوس كونسلت أو القانون الإمبراطوري يوم 22 أفريل 1863. الذي يقضي بتمليك الجزائريين للأراضي.

وأعلن هذا القانون في بنده الأول: "أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، وكلف الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها القبيلة، ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليها، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة، كلما أمكن ذلك، حتى يتمكن الأهالي من التصرف فيها كيفما يشاؤون(جلال، الصفحات 243-244).

ينص البند الثاني على تقسيم: "أرض كل عرش من أعراش بلاد التل وغيرها من الأوطان القبائلية للوراثة ويوزعها (وكلاء الدولة) على الدواوير التي يشملها العرش المذكور...

يقسم الوكلاء القطعة الحاصلة لكل دوار، ويفردون أقسامها لأهل الدوار وأشخاصه، ليستقلوا بملكها..."(حارش، صفحة 106).

إن ظاهر الهدف الأخير حسب نابليون الثالث، هو المحافظة على أراضي القبائل لكن في التطبيق أصبح وسيلة للاستيلاء على الأراضي التي أصبحت تحت القوانين الفرنسية. ويمكن بيعها، ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل:

1- أثناء عملية تحديد أراضي القبائل لم تأخذ السلطات الفرنسية بعين الاعتبار كل الأراضي فالأراضي الخصبة أخذتها وأدرجتها في ملكية الدولة أو سلمتها للمعمرين.

2- تكوين الملكية الفردية.

3- تسهيل عملية البيع خاصة أثناء الجفاف والمجاعة وبعد عجز عن تسـديد القروض، فكان السيناتوس كونسيلت فعالا في تفتيت المجتمع الريفي الجزائري وتشجيع الاستيطان(بن شيخ، صفحة 106).

طبق هذا المخطط خاصة في المناطق السهلية، وأما في المناطق الأخرى، فطبق بصورة قانون مكمل له وهو قانون 28 أفريل 1887، أدى تطبيقه إلى حصول فرنسا على عدة أنواع من الأملاك: الملكية الخاصة والملكية العمومية وملكية الدولة وأملاك البلدية.

إن التحديد نفسه يعني إبعاد للعرش لأنه يوضع أولا في منطقة معينة وتنزع منه الأراضي الموصوفة بالغابة وكذلك الأرض الرعوية لأنها تعتبر من احتكار الدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تقسيم الأرض الباقية إلى دواوير كان يسبقه جمع المعلومات عن موارد العرش وماضيه وكيفية السيطرة عليه وعلاقته مع الفرنسيين وإذا توفرت الشروط يقسم العرش إلى عدة دواوير، بغرض مراقبته والسيطرة عليه بالكامل بعد تفكيكه.

وهذا المرسوم يكرس الملكية الفردية ويسهل خروجها إلى أيدي الأوروبيين ويعجل بتدمير المجتمع الزراعي وزاوله(بن شيخ، صفحة 106). هذا القانون إذن يدخل ضمن القوانين الاستعمارية الهادفة إلى تدمير الملكية الاقتصادية والبنية الاجتماعية والقبيلة الأهلية معا، حيث كان الهدف المعلن منه المحافظة على أراضي القبائل: "تعلن قبائل الجزائر أن الأراضي التي تتواجد فيها، ملكا لها من بداية الاستقرار فيها".

وجاءت انعكاسات هذا القانون وخيمة، إذ أصبحت العائلة الواحدة غير قادرة على تلبية حاجياتها ما يضطرها إلى بيع أرضها للكولون، وأصبح المالكون الأصليون يعملون خماسة عندهم أو عند القلائل من أغنياء الجزائريين، بعد أن أصبحت العائلات غير قادرة على دفع نفس الضرائب التي كان يدفعها العرش، فأصبحت العائلة فقيرة(سعد الله، صفحة 38).

وأضحى هذا القانون وسيلة فعالة في اغتصاب أراضي القبائل، وهذا ما توضحه شهادة القائد (Vayssière)، عندما كان في جولة إلى نمامشة في شرق الجزائري، لتقييم نتائج القانون الإمبراطوري: "جاء إلي الشيوخ والكبار لتفسير وعدم الرضا عن الخبر والإرهاق يظهر على وجوههم، معظمهم يبكون، وقالوا لي: الفرنسيون هزمونا، فقتلوا الشباب وفرضوا علينا غرائم الحرب، لكن هذا لم يكن شيئا، لكن الملكية الفردية والرخصة التي أعطيت لكل واحد لبيع أراضيه هو الحكم بالموت على القبيلة. وختم سيناتوس وكونسيلت إنه فعلا الآلة الحربية الأكثر فعالية التي يمكن تصورها ضد الوضعية الاجتماعية الأهلية والوسيلة الأكثر قوة والأكثر نجاعة التي وضعت في أيدي مستوطنينا، بفضله أفكارنا وتتسلل أفكارنا شيئا فشيئا داخل عادات الأهالي الثائرين على حضارتنـا..."(BEN HOUNET, p. 3) .

ويقول أغسطين برك (Augustin Berque) في مقال صدر له سنة 1919 عن هدف سيناتوس كونسلت 1863: "إضعاف العائلة الكبيرة الأهلية و فك القبيلة".

وأصبحت الأراضي تحت القوانين الفرنسية سهلة للمصادرة والبيع، وقسمت الأراضي إلى عدة أصناف، منها الملكية الخاصة العائلية التي تعرضت للتشتت. وكان الهدف الأساسي منه هو: تفكيك القبيلة إلى الدواوير إذ تقتطع قرية من قبيلة وتضم إلى دوار جديد وبالتالي ظهور التنظيم الإداري والبلدي للجزائر وقل نفوذ الزعماء (بن شيخ، صفحة 12).

وصل الإمبراطور في سياسته الأهلية رغم معارضة بليسي وثورة 1864، فقام برحلة تحقيقية طويلة في في 1865/07/14 أصدر قراره الثاني المعروف أيضا "بسيناتوس كونسولت" أو القانون المشيخي ونص هذا التشريع على أنّ: "الجزائريين رعايا فرنسيون، ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي". وصرح على مسامع الجزائريين بقوله: "إن فرنسا لم تأتي لتدمر قومية الشعب... إني أوريد أن أزيد في رفاهيتكم وأجعلكم تشاركون أكثر فأكثر في إدارة بلدكم مثلما تنالون قسط أكبر من خيرات الحضارة". وطلب من المستوطنين أن يعاملوا العرب كموطنين. و في 20 جوان أخبر الحاكم العام مكماهون على تعليماته التي أخروا نشرها في الجزائر لأنها كانت تؤذي الأفكار الاستيطانية. وأمر بوضع حد للحرب التي شنتها أملاك الدولة وحراس الغابات على سكان البلاد. وأكد على ضرورة اعتبار المسلمون مواطنين فرنسيين مع احتفاظهم بنظامهم الاجتماعي الديني وأوصى بإعادة تشكيل المحاكم الاسلامية وتوسيع التعليم العام وفتح مدارس عليا اسلامية، وزيادة عدد الكتائب الأهلية. وسياسته تقوم على ثلاثة عناصر أساسية: "الحماية والتوفيق والمشاركة". وهذه السياسة تضع حد نهائي لسياسة الدمج الجزائري ولإنجاح سياسته الأهلية أصدر مرسوم 14 جويلية 1865، ورد فيه: "على أن المسلم هو فرنسي ومساو للفرنسيين... مع بقائهم محتفظين بنظام أحولهم الشخصية"(أجيرون، الصفحات 60-61). أراد من سياسته العربية هذه أن يفتح باب المواطنة الفرنسية، فيعتبرون جميعًا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، لكنهم لايتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلاّ بعد التجرد عن أحوالهم الشخصية وإتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية(بن شوش، صفحة 99).

رغم كل هذه المساعي، لم يتمكن نابليون الثالث من تجسيد هذا المشروع الاستعماري الضخم، بسبب رفضه من طرف الجزائريين والمعارضة ولم يجد صدى واسع بين الفرنسيين سواء المعمرين أو الحكومة العامة وكذا الهازات الأوروبية الهائلة ضد فرنسا.

إن السياسة التي انتهجها نابليون الثالث وحاول تطبيقها، ونظر لها عربان وأصدقاؤه السانسيمونيون لصالح العرب واجهت هجومات عنيفة من قبل دعاة الاستيطان، وأصبح الجدل الذي أخذته نوايا سيئة لدى الصحافة أول فيه خطاب الإمبراطور الذي سبق ذكره،

وأنهَّ يهدف إلى إنشاء مجتمع الجزائر دون الاستعمار الفرنسي. وحسب عربان" "فإن نشر الرسالة كان بمثابة الشرارة لحرب شعواء شنت ضد كاتب الكراسة الذي اتهم بأنه في 06 فيفري 1863 بأنه الناطق الرسمي باسم مجموعة متآمرة على مشروع الاستيطان الأوروبي بالجزائر" وتوالت ردود الأفعال ونصبت الطاولات بساحة الحكومة بمدينة الجزائر للتوقيع على العرائض، ودخلت الكنيسة الفرنسية بالجزائر هذا الجدل؛ فأصدر أسقف الجزائر أوامر لرجال الدين(سيساوي، صفحة 263). وصعدت الصحافة الجزائرية اعتراضاتها وكذا الصحافة الفرنسية فوصلت إلى منبر البرلمان. واتهم بأنه يشجع قومية عربية مزعومة محتقرا شعب القبائل وتشجيع الإقطاع العربي على حساب الفلاحين(أجيرون، صفحة 63).

وأمام هذه المعارضة حاول إعطاء مصدقية لفكرة المساواة بين الأعراف التي يدافع عنها في مشروعه المملكة العربية باللجوء إلى فكرة بقاء الجزائر في نفس الوقت عمالة عربية ومستعمرة أوروبية وفضاء واسعا للأسواق الفرنسية. فاستبدل بمشروع جديد غير مكمل للمملكة العربية؛ وهو قانون الأهالي والاندماج، أي خلق فئة من الأهالي بواسطة اللسان الفرنسي والثقافة الأوروبية يفصل ويتوسط بين المعمرين والإدارة الفرنسية ومجموع الأهالي (عدة، صفحة 346).

إن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أنَ التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين. ويدخل مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث ضمن هذا المنطق. وتمكن من تجسيد مشاريعه الاستعمارية الكبرى ، والمتمثلة في قانوني سيناتوس كونسيلت الأول الصادر في 22 أفريل 1863 ، والثاني في جويلية 1865.

لكن إدارة الإمبراطور اصطدمت بالمعارضة ولم يجد مشروع المملكة العربية صدى واسع بين الفرنسيين سواء المعمرين أو الولاية العامة، ورفضه الأهالي. ولم يتجسد هذا المشروع بسبب انهزام نابليون الثالث أمام ألمانيا وسقوط إمبراطوريته سنة 1870.

قائمة البيبليوغرافية:

أبو القاسم سعد الله. (2015). تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900. الجزائر: طبعة وزارة المجاهدين.

أحمد سيساوي. (2013-2014). البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871. قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.

بشير بلاح. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 (المجلد 1). (دار هومة، المحرر) الجزائر.

بن داهة عدة. (بلا تاريخ). الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962. الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

بن شوش محمد. (2008). الغزو الفكري للجزائر (1830-1870). المصادر.

جمال خرشي. (2009). الاستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر ، تر : عبد السلام عزيز. دار القصبة للنشر.
سيدي صالح حياة. (2012). للجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871 -1895 . عين مليلة: دار الهدى .
شارل أندري جوليان. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
شارل روبير ترجمة عيسى عصفور أجيرون. (1982). تاريخ الجزائر المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
علي بن شيخ. (2002-2003). تطبيق السيناتوس وكنسولت 22 أفريل 1863 في منطقة قبائل جرجرة. تيزي وزو: جامعة تيزي وزو.
محمد الهادي حارش. (2011). ثجماعث في منطقة القبائل: مجلس القرية أم مجلس العرش. أفكار وأفاق .
محمد بن شوش. (2008). الغزو الفكري للجزائر (1830-1870). المصادر(18).
مزهورة حسين الحاج. (2004-2005). السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية 1871-1901. الجزائر.
مصطفى عبيد. (2012). دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863. المصادر، 25، الصفحات 258-259.
مصطفى عبيد. (2013). الفكر الاستعماري الانسميون في مصر والجزائر 1853-1870، دراسة مشاريع السانسيمون بمصر وتجربة توماس اسماعيل عربان وأثرها في الجزائر. الجزائر.
يحي بوعزيز. (2007). سياسة التسلط الاستعماري والخركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. الجزائر: د.م.ج.
يحي جلال. (1959). السياسة الفرنسية في الجزائر (المجلد 1). دار المعرفة.

AGERON, C. R. (1972). La politique coloniale au Maghreb. P.U.F.
BEN HOUNET, Y. (2006). L'Algerie des tribus. EHESS.
GRIMAL Henri, A. R.-G. (1981, Avril-juin). Le royaume Arabe, la politique algerienne de Napoleon III, 1861-1870. Revue d'histoire moderne et contemporaine, 28(2),
RENE, P. (s.d.). Les deux voyages de Napoleon III en Algerie.